



فبشر عباده الذين آمنوا وهدوا  
 وبنوا لهم آيات أولئك الذين هدى الله  
 فبشر عباده الذين آمنوا وهدوا  
 وبنوا لهم آيات أولئك الذين هدى الله

# المشكاة

١٣١٥

بشر عباده الذين آمنوا وهدوا  
 وبنوا لهم آيات أولئك الذين هدى الله  
 فبشر عباده الذين آمنوا وهدوا  
 وبنوا لهم آيات أولئك الذين هدى الله

( قال عليه الصلاة والسلام : ان للاسلام صوت و ه مناراً ه كمنار الطريق )

( مصرفى يوم السبت ١٦ صفر سنة ١٣٢٠ - ٢٤ مايو (أيار) سنة ١٩٠٢ )

## باب الاخبار النبوية وآثار السلف الصالحين

ه نشر في هذا الباب ما يعرف به المسلمون أصل مدنيهم و منشأ ساداتهم التي ذهبت بر  
 نقضه في القضاء في الوسط - النبوة الثانية في آراء  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يقضين حاكم بين اثنين وهو  
 نصيبان » وروى عن غير أبي بكره أيضاً وهذا أدب عظيم لا بد من  
 مراعاته فان النصب يذهب بالرؤية والقطعة وبحكم الهوى فلا يتبين معه  
 استقامة النظر والاحاطة بأسباب الحكم المادى . وقد ذهب بعض الفقهاء  
 المسلمين الى أن الحكم في حال النصب لا ينفذ لثبوت النهي عنه والنهي

(١٢) زوائد أحمد والشيخان وأصحاب السنن الأربعة

يقضي الفساد . وقال الأكثرين أنه صحيح وإن كان آيانه مذكروها  
وينفذ إذا وافق الحق وذلك لأن النهي الذي يفيد الفساد عند هؤلاء هو  
ما كان لذات المهني عنه أو لجزئه أو لوصفه اللازم له والفضب وصف  
مفارق لا لازم وفي القاعدة خلاف لأجل للبحث فيه هنا

المساواة بين الخصمين <sup>(١٤)</sup> عن عبد الله بن الزبير (رض) قال : قضى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الخصمين يقدمان بين يدي الحاكم .  
وهذا من المساواة التي جاء بها الإسلام . وقال بعض العلماء : إن هذه الهيئة  
مشروعة لذاتها لا مجرد المساواة

<sup>(١٤)</sup> عن علي كرم الله وجهه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
له : « يا علي إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من  
الآخر كما سمعت من الأول فانك إذا فملت ذلك تبين لك القضاء »

<sup>(١٥)</sup> عن أم سلمة (رض) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال  
: « قال من ابتلي بالتقضاء بين المسلمين فليمدل بينهم في لحظة وإشارته  
ومقدمه ومجلسه ولا يرفع صوته على أحد الخصمين ما لا يرفع على الآخر »  
وهذا هو العدل الأكل الذي ما بداه غاية - وذكر المسلمين فيه لأن  
الكلام في دينهم وشرعهم وحكومتهم وإن كان المتقاضون من غيرهم  
كذلك إذ لا فرق في حكمهم المادل بين مسلم وذمي ومعاهد . وما روي

(١٣) رواه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وقد طعن بمصعب بن ثابت من رجاله  
بأنه كان يميل كثيراً على صدقه ولا يضرنا هذا في مثل هذا الحديث (١٤) رواه أحمد  
وأبو داود والترمذي وحسنه وابن جبان وصححه وله طرق أخرى (١٥) رواه  
الدارقطني والطبراني والبيهقي . وفي أسناده عبادة ابن كثير وقد ضعف ولكن الحديث

عن نبي كرم الله وجهه انه جاس بنجب القاضي في خصومة له مع  
يهودي أو نصراني . قال لو كان خصمي مسلماً جلست معه بين يديك  
ولكني سمعت رسول الله صلى الله وسلم يقول : « لا تساؤروهم في المجالس »  
فقد قال المحدثون انه منكر وأورده ابن الجوزي في الملل وقال لا يصح تفرد  
به أبو سمية . هذا ما قالوه في رواية ان الخضم كان يهودياً . ورواية البيهقي  
التي ذكر فيها ان الخضم كان نصرانياً في إسناده عمر بن سمرة عن جابر  
الجعفي وهما ضعيفان وقال ابن الصلاح لم أجده اسناداً فهو منكر وباطل  
ومضطرب والملة في سنده ومثته مما وكان مروجاً من الجلاء  
الذين يرون تعظيم شأن الداعين بظلم غيرهم ولو كانوا كذلك لما قامت  
لهم دولة .

ومما يجب ملاحظته هنا ان ملوك عصرنا وأمرائه لو فعلوا مثل  
له ذلك ورضي أحدكم بأن يخضع للقضاء ويتحاكم مع بعض رعيته المواقين  
أو المخالفين في الدين وجاس مع ذلك بنجب القاضي أو على رأسه أو صفت  
بأنه أعدل الماديين ، وفضل على الخلفاء الراشدين ، وانهم ليصفونهم بالعدل  
ويتعاملون لهم ماشاء الهوى من الفضل ، على حين أنهم دفعوا الله عنهم فوق  
التشريفة الالهية ، بل نسخوا أكثر أحكامها بقوانينهم الوضعية ، فلا يمكن  
ان يحاكم سلطان أو أمير ، مع كبير من رعيته ولا صغير ، فاضاعوا  
بكبائرهم الدين والدنيا والى الله المصير ،

(١٦) عن ابن أبي حنيفة الاسامي (رض) انه كان ليهودي عليه  
أربعة دراهم فاستمدى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> فقال : يا محمد

(١٦) رواه الامام أحمد (١) استمداه عليه أي استغناه واستنصره

ان لي على هذا أربعة دراهم وروى فيها . وكان عليه السلام مرة قال  
 بيمك بالحق ما أقدر عليها . بل أعطاه حقه . مثل وانني بيمك بالحق  
 ما أقدر عليها قد أخبرته أنك ترثنا الى خير وأرثوا ان لنا شيئا نخرج  
 فاقضيه قال « أعطاه حقه » قال ( الراوي ) وكان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اذا قال ثلاثا لا يراجع . فخرج به ابن أبي حدرج الى السوق وعلى رأسه  
 عصاية وهو متمرر بردة فتبع الهامة عن رأسه فأتزربها ونزع البردة  
 وقال اشتر مني هذه البردة فباعها منه بأربعة دراهم فمات عبوز فمات  
 مالك يا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرها فقالت : هادونك  
 هذا أبرد عليها طرحته عليه وقد أوردت هذا في أدب المساواة وان كان  
 من باب آخر لمناسبة له . وانظر الى شدة الاسلام في أداء الحقوق وان  
 مساواة اليهود في أخذ دينهم فقد ترك اليهودي صاحب النبي (ص) عريانا  
 لاسائر لعورته الاعمامته لأجل أربعة دراهم لم ينظره بها

الاحتجاب عن المتظلمين<sup>(١٧)</sup> عن عمر بن مرة قال سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من امام أو والي يناق بابه دون ذوي  
 الحاجة وانما إلا أنخلق الله دونه أبواب السماء دون خلقه وحاجته ومساكنته »  
 استدلووا بالحديث على منع الحاكم من اتخاذ حاجب لبابه في مجلس حكمه .  
 والحديث ناطق بان المراد منع المظلومين من التقاضي والشكوى اشتغالا  
 عنهم بشؤون النفس أو حيا بالراحة أو ترغفا عن الناس ونحو ذلك ولا يدخل  
 في النهي الحجاب الذين يقفون على أبواب المحاكم لحفظ النظام ومنع  
 الفوضى والحلل وهو الذي قال بعض علماءنا بجوازهم وباحتجابهم

(١٧) رواد أحمد والترمذي والحاكم والبزار وقد تم غير في الكلام على الامراء في المجلد الرابع

وإنما يدخل فيه حجاب الأمراء والسلاطين الذين يذودون الناس عن مجالسهم لأنهم لا يقابلون إلا أشخاصا معلومين لهم صفة رسمية عندهم ويجعلون سائر أصناف رعيهم بدون عذر . ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال : متى أحدثه القضاة من شدة الاحتجاب وإدخال بطائق من الخصوم لم يكن من فعل السلف . ثم قال متعقباً له : إن كان مراده البطائق التي فيها الإخبار بما جرى فصحيح وإن كان مراده البطائق التي يكتب فيها للسبب لئلا يتغير في خصومة من سبق فهو من المدل في الحكم . وقال الشوكاني لولم يحتجب الحاكم لدخل عليه الخصوم وقت طعامه وشرايه وخلوه بأهله وصلاته الواجبة وجميع أوقات ليله ونهاره . وهذا ظاهر لا نزاع فيه مع الرتبة (١٩) عن عبد الله بن عمرو (رض) قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم « لمن الله الراشي والمرتشي » والرشوة هي السحت في قوله تعالى « سراعون لأصنامهم يأكلون لحمتهم »

(١٩) عن أبي هريرة (رض) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

: « لعنة الله على الراشي والمرتشي في الحكم » وفي هذا زيادة بيان .

(٢٠) عن ثوبان (رض) قال لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي

والمرتشي والرائش يعني الذي يمشي بينهما . وفي هذا زيادة فائدة . ولا حاجة بيان . مدة الرشوة وتدميرها للمالك وثلثا لمرؤس الأمراء والسلاطين فإن هذا يكاد يكون معلوما للناس أجمعين

(١٨) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربعة . وابن حبان والطبراني والدارقطني

(١٩) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه (٢٠) رواه أحمد

منع الحاكم من الهدية <sup>(٢١)</sup> عن أبي حميد الساعدي قال : استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من بني أسد يقال له ابن اللثبية على صدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي الي قدام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر (قال سفيان أيضا) فصعد المنبر فحمد الله وأتى عليه ثم قال : « ما بال العالم نبعثه فيأتي يقول هذا لكم وهذا لي فإلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظار أهدي له أم لا . والذي نفسي بيده لا يأتي بشيء الا جاء يوم القيامة يحمله على رقبته ان كان بميراله رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر » ثم رفع يديه حتى رأينا عفرة إبطيه « الاهل بلغت ثلاثا . وتيعر الشاة بمعنى تصيح <sup>(٢٢)</sup> عن أبي حميد الساعدي (رض) ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال : « هدايا المال غلول » وفي رواية هدايا الامراء . الغلول في الاصل الخيانة في النعمة وهي المال الذي كان يأتي الى أيدي الامراء والمال في الاكثر وورد في الكتاب العزيز التشديد فيه والهدية للحاكم مثله أو منه بحكم السنة . قال الحافظ ابن حجر استاده ضيف . ولكن له شواهد وطرقا . تمدة قويه . والهدية مستحبة لغيره الحكم وما يمناه <sup>(٢٣)</sup> عن بريدة (رض) عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « من استملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذه بعد ذلك فهو غلول »

<sup>(٢٤)</sup> عن علي (رض) عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخذ الامير الهدية سحت وقبول القاضي الرشوة كفر » واتى لا تقسم من تشديده الوضع

(٢١) رواه البخاري بن هو متفق عليه . (٢٢) رواه احمد والبيهقي وابن عدي وكذا أبو سعيد القاسم زاد في كثر المال بعد ذكر أبي حميد الساعدي في الاولى « عن عرياض » وفي الثانية « وعن أبي سعيد عن أبي هريرة » . وابن جرير وابن عساكر وغيرهم (٢٣) أخرجه أبو داود (٢٤) رواه أحمد في الزهد عن علي